



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد
يطلب البرلمان الأوروبي بمراجعة قراره بشأن تمويل وكالة الأونروا والعدول عنه

لظالم تأسست وكالة الأونروا بموجب قرار واضح من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، ولظالم كانت صمام الأمان والضامن القوي لتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، وهي الأردن، سورية، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى حين حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين من جميع جوانبها كما نص القرار الأممي، فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يشدّد على أن المناهج الفلسطينية التعليمية التي تدرّسها وكالة الأونروا تنسجم مع معايير منظمة اليونسكو للسلام والتسامح بعيداً عن "الترويج للكراهية والتحريض على العنف"، الأمر الذي أكده البنك الدولي ولجنة القضاء على التمييز العنصري في الأمم المتحدة، فإنه يُطالب البرلمان الأوروبي بالتراجع عن هذا القرار المحجف والمنفصل عن الواقع، فتعليم القيم الوطنية والإنسانية، والتاريخ الوطني الفلسطيني، وعدم الرضوخ والاستسلام للاحتلال، لا يُعد تحريضاً على العنف والكراهية، بل تجسيداً للكرامة، وصوراً للحقوق، ودفاعاً عن الأرض وتاريخها النضالي، محذراً من عواقب هذا القرار وتبعاته على الشعب الفلسطيني بكل أطيافه، مادياً ومعنوياً وصحياً وثقافياً، ناهيك عن حرمان الشعب الفلسطيني من نقل إرثه الثقافي والنضالي من جيل إلى آخر، وتغييب ومحو القضية الفلسطينية وطمس معالمها بالتقادم، بدءاً من جيل أطفال اللاجئين الفلسطينيين.

كما أنّ الاتحاد، وإذ يرفض رفضاً قاطعاً سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، فإنه يهيب بأصحاب الصوت البرلماني الديمقراطي داخل البرلمان الأوروبي، تصحيح بوصلة العمل البرلماني الأوروبي، وعدم الانحياز والرضوخ للدعوات الإسرائيلية الكاذبة وروايات الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل الكيان، فمناهج الاحتلال الإسرائيلي تُحرّض على العنف والكراهية والعنصرية، وهذا يبدو واضحاً جلياً في ممارسات مستوطنها الدينية في تدنيس المحرمات الإسلامية والمسيحية على حدّ سواء، والتحريض على قتل الفلسطينيين وتهجيرهم من أرضهم.

ويجدد الاتحاد البرلماني العربي، تأكيداً على أن حلّ القضية الفلسطينية، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المقاوم، لا تكون بحرمان مجتمع اللاجئين الفلسطينيين من أبسط سُبل الحياة، وحرمان وكالة الأونروا من التمويل، الذي مكّنها من تقديم خدماتها التعليمية والصحية والإغاثية للاجئين الفلسطينيين على مدى عقود من الزمن، بل بالعمل الدؤوب على توفير جميع أشكال الدعم، وصولاً إلى تحقيق التسوية الشاملة، واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها الحق بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة



بيروت 05 أيار/ مايو 2021